

في إطار الترتيبات الختامية لعقد المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي

اجتماع موسع لأعضاء الحزب بمنطقتي الدويم وجنوب النيل الأبيض

في إطار التحضيرات الختامية للمؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوداني عقدت منطقتا الدويم وجنوب النيل الأبيض اجتماعين موسعين بحضورهما د. الشفيق خضر سعيد من سكرتارية اللجنة المركزية ومندوب من المكتب المركزي للتنظيم.

في مدينة الدويم عقد الاجتماع بدار الحزب بوسط المدينة عصر الجمعة ١٢/١٩ بينما اجتمع الشيوعيون بجنوب النيل الأبيض نهار السبت ١٢/٢٠ في منتجع بضاحية كنانة.

في كلا المنطقتين تمت مراجعة موجبات قيادة الحزب والخاصة

بالترتيبات النهائية لعقد المؤتمر الخامس حيث جرى التأكد مع قيادة المنطقة والزلاء الحاضرين للاجتماع من سلامة وصحة إجراءات عقد الاجتماع الموسع من حيث وصول الدعوة لكل الزلاء والنصاب القانوني للاجتماع واطلاع عضوية الحزب في المنطقتين على وثائق المؤتمر قبل فترة كافية ومشاركتهم في مناقشتها في اجتماعات الفروع والهيئات الحزبية الأخرى.

كما تم الوقوف مع قيادة كل منطقة على عملية حصر العضوية الفاعلة في المجال حيث أوضح د. الشفيق أن هذه العضوية الفاعلة هي

التي سيتم منها انتخاب المناديب للمؤتمر الخامس. كما استعرض د. الشفيق خضر تفاصيل الترتيبات النهائية لعقد المؤتمر الخامس وسرد جدول أعمال المؤتمر وأوضح طريقة التمثيل فيه حيث أكد أن انتخاب المناديب للمؤتمر يأتي من العدد الحقيقي للعضوية الفاعلة في المجال وليس من مجمل عدد العضوية المسجلة في كشوفات المنطقة وشرح المقصود بالعضوية الفاعلة بأنهم الزلاء المنتظمون في حضور الاجتماعات وسداد المالية والمشاركين في مختلف أوجه النشاط الحزبي. كما أكد أن

اختيار المناديب للمؤتمر يتم وفق شرط عامة تسري على كل المجالات الحزبية في الداخل والخارج. وأن اختيار المناديب وفق لهذه الشروط يتم بالانتخاب الحر المباشر. وبالإقتراع السري في اجتماع عام لكل عضوية الحزب بالمجال مثل الذي يحدث الآن وبإشراف ومراقبة مندوبين من مركز الحزب. كما أشار إلى أن من ضمن شروط انتخاب المناديب أن يراعى في اختيارهم الالتزام الحزبي وسداد المالية، النشاط والكفاءة والقدرة على توصيل رأي المنطقة للمؤتمر حيث أن هؤلاء المندوبين هم الذين سيددون وجهة المؤتمر ويتخذون

القرارات والتوصيات ولا بد أن يكونوا على قدر هذه المهمة كذلك أشار إلى ضرورة مراعاة تمثيل النساء حسب نسبة عددهن في المنطقة ومراعاة التنوع في المناديب، شباب، عمال، مزارعين، مهنيين.. الخ.

كما أوضح أن اللجنة المركزية ستدعو عدد من كوادر الحزب بالتشاور مع المناطق للمشاركة في كل أعمال المؤتمر بصفة مراقبين ليس لهم حق التصويت. وفي نهاية الاجتماع انتخبت كل منطقة مندوبيها للمؤتمر الخامس بديمقراطية كاملة.

المطرقة

من الله عبد الوهاب

meno1230@gmail.com

حق العمل والقوانين المتعارضة مع الدستور

* الآن أحزاب المعارضة تتجه إلى إيداع قوانين المنضدة البرلمان عوضاً عن تلك القوانين المتعارضة مع الدستور وفي نفس الوقت صرحت مصادر بالمؤتمر الوطني بعيد انعقاد هيئة قيادته الأولى من أمس بأنهم يتجهون أيضاً وقبل نهاية عمر دورة البرلمان الحالية إلى تحرير كل القوانين التي تتعارض مع الدستور الإنتقالي عليه يبقى الاتجاه السائد أن الجميع متفقون على أن هنالك قوانين يجب إلغاؤها واستبدالها بقوانين ديمقراطية وتتماشى مع ما جاء في وثيقة الحقوق بالدستور الإنتقالي وذلك يحتاج الأمر لنظرة شاملة خاصة في التشريعات العمالية وقوانين العمل السارية الآن أن كانت التي تحكم القطاع العام أو القطاع الخاص جميعها يوجد بين جنباتها ثغرات تتيح التشريد الجماعي والفردى والإيقاف من العمل بمسيرات وأهية بينما نجد الفرص تضيق جهة المواطن في أحقية حق العمل أو ضمان حق الدفاع في مواجهة فقدانها بصفته مواطن له حقوق وعليه واجبات ومما تقدم في تقديرنا يصبح النظر في أمر القوانين السارية وبالتالي النظرة الجادة في أمر مسألة حق العمل ضرورياً يجب أن يجد الإهتمام من القوى السياسية والنقابية على وجه الخصوص وبالذات من الذين هم ضحية الإحالة لـ (الصالح العام) عليهم أن ينظمو صفوفهم ويتضامنوا من أجل العمل الفعال في مواجهة إلغاء كل القوانين واللوائح التي تتيح التشريد وإلغاء الوظيفة وما شابهها من مسميات فقدان حق العمل ويبقى على القوى السياسية والنقابية الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني وخاصة منظمات حقوق الإنسان يبقى عليها أن تعمل بكل جهدها لكي يتحقق مطلب حق العمل ك مطلب إنساني خاصة وإبنا قادمون على مرحلة تحول سياسي يتطلب من الجميع وضع أسس وأركان استقراره وهذا لا يتأتى إلا بإجازة قوانين مستمدة من الدستور الذي يضمن لكل مواطن حقه في العمل كما منحه في حق المواطنة.

* إذن يجب أن يكون الدستور هو الهدف النهائي الذي من الممكن أن يضع نهايات هذه الماسي التي يواجهها العاملون والخريجون الجدد، وبما أننا في سبيل إعادة صياغة القوانين المتعارضة مع الدستور يصبح على أصحاب الشأن أن يضعوا أولوية للذي يسهم في مطلوبات السلام الاجتماعي وهذا يتجسد في التشريعات التي تخص العاملين قانون العمل وقانون الخدمة ولائحة محاسبة العاملين بالإضافة للقوانين الأخرى مثل قانون الأمن الصناعي وقانون الصحة المهنية اللذان دججا في قانون العمل والذي أضر بالعمل والعاملين ضرراً بليغاً.

فليكن مؤتمر الأتحاد النسائي.. بداية لبناء حركة نسائية واسعة



د / محاسن عبد العال



د / محاسن عبد العال



د / محاسن عبد العال

طلعت باهتمام ماجاء في عدد الميدان (الثلاثاء ١٦ ديسمبر الماضي) حول مؤتمر الأتحاد النسائي، بقلم السيدة المناضلة المنابرة ثريا النهامي، فلها الشكر والتقدير على ما أبرزته من حقائق ومعلومات، وما تكرمت به من تقدير للرائدات اللاتي وضعن حجر الأساس لحركة المرأة السودانية، بقيادة الأتحاد النسائي، وتحملن في أوقات عصيبة، قيادة تامرة السودانية مع القوى السياسية الوطنية، من أجل الاستقلال والديمقراطية، وتأكيد حق المواطنة للجميع، كما قادت مع جماهير الشعب السوداني النضال ضد الأنظمة الشمولية والعسكرية التي تراجعت خلالها حقوق المواطنين رجالاً ونساءً. وكان لها القدر المعلى في ثورتى أكتوبر وأبريل.

كما أوضحت السيدة ثريا النهامي الكثير عن دور الأتحاد النسائي التاريخي في تحقيق مكاسب المرأة التي تنعم بها الآن، وأتمنى أن يعقد مؤتمر الأتحاد النسائي القادم بنجاح ويحقق المزيد من تطورات المرأة السودانية، والتي أثبتت منذ بداية تحركها في منتصف الأربعينيات، بأن قضاياها جزء من قضايا بلادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحل قضاياها يجب أن يتم من خلال حل قضايا وطنها بالاستقلال، وتعزيز الديمقراطية والحرية والتنمية المتوازنة وسيادة حكم القانون والسلام بما يؤمن

ولابد من القول هنا أن المرأة السودانية خلال مسيرة نضالها لتأمين حقوقها، حظيت بكثير من التأييد والمناصرة الكاملة من القوى السياسية الوطنية، ممثلة في أحزابنا السياسية وفي مقدمتها الحزب الشيوعي السوداني، الذي كان له سبق فتح عضويته للمرأة منذ الخمسينيات. كما كان للمرأة شرف عضوية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني، بعد الإستقلال مباشرة، وكنا أول من تشرف بعضوية الحزب (شخصي

والأخوات فاطمة أحمد ابراهيم، ونعيمة بابكرالريح) وأرجو أن تسمح لي الأخت ثريا، أن أذكر أسماء بعض ممن شاركن في تأسيس الأتحاد النسائي، واللاتي فات عليهن ذكرهن مثل: (محاسن جيلاني، سعاد عبدالرحمن، سعاد إبراهيم عيسى وإحسان الدرديري)

حقوق المواطنة للجميع. من هذا المنطلق والفهم السياسي العميق استطاعت المرأة السودانية، تحقيق مكاسبها وتأمين حقوقها الموازية لحقوق ريفيها الرجل، والتي تضمنها أول دستور للسودان. والذي شاركت في عضوية لجنته سكرتيرة الأتحاد النسائي آنذاك السيدة/ ثريا الدرديري (طيب الله ثراها) . وكان للمرأة السودانية منذ ذلك الوقت، نيل الكثير من الحقوق قبل ريفياتها في البلاد العربية والأفريقية.

عاجل إلى وزير المالية

من مفصولي الأسواق الحرة

أولاً لك التحية والاحترام

ثانياً، سعينا لمقابلتك ولكم الظاهر هذا مستحيل لذلك تلجأ إلى الرسائل عبر الصحف (وهذا أضعف الإيمان) ومني عبر هذه الوسيلة أن نجد ولو بعض الإجابات عن بعض التساؤلات .

أين مستحقنا بإوزير المالية؟

ولماذا لم يتم تنفيذ قرار السيد الرئيس عمر البشير ولماذا يتم الصرف لمفصولي الصالح العام الذين يتبعون لمصلحة المعاشات . أم الذين يتبعون إلى مصلحة التأمينات لم يتم أي صرف لهم ؟ بحجة أن وزارة المالية لم تسد أي مبلغ لمصلحة التأمينات فقط تريد أن تصرف .

كيف ومتى ؟ واين ؟ نتحصل على حقوقنا نتمنى أن نجد الرد المقنع ولك الشكر...

معلومة

(١) يحدد ويقرر مؤتمر العمل الدولي أن الحقوق الممنوحة لمنظمات العمال وأصحاب الأعمال يجب أن تكون مبنية على الحريات العامة المعلنة بصفة خاصة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي المواثيق الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية أن انعدام هذه الحريات المدنية يجرّد مفهوم الحقوق النقابية من كل معنى .

(٢) يؤكد المؤتمر بصفة خاصة على الحريات المدنية التالية المحددة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تعتبر جوهرية للممارسة العادية للحقوق النقابية .

(١) حقوق الشخص في الحرية والأمن وكذلك الحماية من القبض التعسفي والإعتقال .

(٢) حرية الرأي والتعبير وبصفة خاصة حرية اعتناق الآراء دون التعرض لمضايقات وحرية السعي للبحث والتلقي ونشر الأخبار وعبر أية وسيلة من وسائل الاتصال .

(ج) حرية الاجتماع .

(و) حق المثول أمام محاكم عادلة .

(هـ) حق حماية وممتلكات المنظمات النقابية .

فروقات المعاشيين وخيبة الأمل!

محمد الحسن رشوان

ظلت قضية فروقات المعاشيين عن الأعوام (٢٠٠١ - ٢٠٠٢م - ٢٠٠٣م) قضية ملحة، طالب بها المعاشيين مرارا وتكرارا، مما جعل إتحادهم يضعها على رأس أجندة تفاوضه مع جهات الاختصاص . وظلت الفواعل تضغط وتدفع قياداتها للمطالبة بها . وفي الجانب الأخرى ظلت وزارة المالية تماطل حتى رفع مطلب زيادة المعاش بنسبة ٨٠٪، ثم عدل إلى ٥٠٪. والذي وافق عليه السيد رئيس الجمهورية، وأجازته المجلس الوطني . وظل المعاشيين ياملون في تنفيذ سداد الفروقات وزيادة نسبة المعاش ٥٠٪. وأمام الضغوط المكثفة من المعاشيين، ودفع اتحادهم لاتخاذ موقف حاسم لتحقيق هذه المطالب التي أثرت من خلال الصحف والبرقيات، وأروقة المجلس الوطني. لم يكن أمام وزارة المالية سوى أمران: الأول تخفيف الفروقات ورفع نسبة المعاش، والميزانية الجديدة على وشك إجازتها، والمعاشيون متحفزون لحسم هذه المطالب . فاختارت وزارة المالية الأمر الثاني وهو تغطية مبالغ الفروقات وتحويل الموافقة على زيادة نسبة المعاش إلى ٥٠٪ إلى ميزانية ٢٠٠٩م وقبل حلول عيد الأضحى بأربعة أيام أخطر المعاشيون من خلال وسائل الإعلام المختلفة للذهاب لمراكز الصرف في الأماكن المحددة لاستلام مبالغ الفروقات . تحركت جحافل المعاشيين صوب هذه المراكز، تحفهم الأمل العراض بإستلام مبالغ تتناسب مع صبرهم الطويل، وانتظارهم لها. ولكن ما أن استلموها، حتى أصيبوا بخيبة أمل كبرى. فبالرغم من أن صرفها يمثل إنجازا، ويؤكد بان التمسك بالمطالب المشروعة والسعي للتواصل لتحقيقها ودفع القيادات للتحرك من أجل تحقيقها . إلا إن يجب أن تكون هناك شفافية في كنه هذه المبالغ . وعلى أي أساس دعت ؟ ونسبها الخفية وهل هي نهاية المطاف المطلوب من الأتحاد العام للمعاشيين الخدمة المدنية، ولجانته في المحليات الأجابة على هذه التساؤلات بعقد إجتماعات عامة للمعاشيين بالمحليات. فقد كان هنالك تفاوتاً في الصرف، فعضوهم صرف مبلغا لا يغطي قيمة المواضلات التي جاء بها إلى مركز الصرف .

على جميع المعاشيين البظلة ومتابعة الأمر، مع التمسك بإفناذ قرار زيادة ٥٠٪ في موازنة عام ٢٠٠٩م كأضعف الإيمان.

رسوم إمتحانات الأساس تثقل كاهل المواطن



ماجد القوي

العام الدراسي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩م مرحلة الأساس يمضي لنهائته. حيث حدد الامتحان - حسب خطة الوزارة - بداية مارس المقبل . وما زالت الرؤى قائمة تجاه سياسة التعليم الاساسي الثانوي. ويتواصل مسلسل الرسوم والحصانات التي تفرضها الوزارة، وترفق كاهل المواطن بمزيد من الأعباء .

وفي الوقت الذي يحتفل فيه العالم ، بالفضاء على الأمة، تمتلئ الشوارع بالآلاف من - حسب تصنيفنا الاجتماعي - الفاقد التربوي (خارج دائرة التعليم) . ويمتهنون منها هامشية. أولياء الأمور يرضخون بالشكوى، والضاقة المالية تحكّم حجابها، وتعمق عملية الصرف على التعليم. والبعض اثر أن يساهم هؤلاء الأطفال في زيادة دخل الأسرة. خاصة بعد إنتفاء الفرق بين المدارس الخاصة والمدارس الحكومية، حيث لم تعد هذه الأخيرة غير وجهات إدارية لممارسة وزارة التربية والتعليم نشاطها في توزيع المعلمين.

لقد قالوا قديما تلاً منذ نصف القرن في منازلهم أو الأسواق، لتدبير رسوم امتحانات شهادة الأساس. حيث المئات منهم، تحول ظروفهم الاقتصادية دون الجلوس للامتحان، ولا يشفع لهم في ذلك تقدمهم الأكاديمي، أو أحلام أسرهم التي ترونها رياح الحاجة والعوز. المخير للإهتمام في قضية الرسوم

العلم أن هذه الرسوم لا تشمل إجراءات ما بعد الامتحان (نتيجة وإجراءات القبول وإستخراج الشهادة). وفي الوقت الذي يبلغ صرف الحكومة على التعليم أقل من ١٪، نتفق على أنه من حق الوزارة فرض رسوم على الامتحانات، لسرفها على أوراق الامتحان واستخراج البطاقات، وحوافز المراقبة والتصحيح وغيرها من المصاريف التي تعجز عنها ميزانية حكومة السودان. كذلك من حق المحليات إضافة جزء من الرسوم لمعالجة الخلل في ميزانيتها، التي تعتمد في مصادر دخلها بصورة اساسية على (جيب المواطن) السوداني. لكن هل يتفق ذلك مع مبدئية الوزارة تجاه قضايا التربية (الكوارث) الاقتصادية التي تحيط بنا؛ ومع التسليم بقصر ذات يد الوزارة، ماهو الدور الرقابي الذي المفترض أن تقوم به تجاه تحسين

العلم أن هذه الرسوم لا تشمل إجراءات ما بعد الامتحان (نتيجة وإجراءات القبول وإستخراج الشهادة). وفي الوقت الذي يبلغ صرف الحكومة على التعليم أقل من ١٪، نتفق على أنه من حق الوزارة فرض رسوم على الامتحانات، لسرفها على أوراق الامتحان واستخراج البطاقات، وحوافز المراقبة والتصحيح وغيرها من المصاريف التي تعجز عنها ميزانية حكومة السودان. كذلك من حق المحليات إضافة جزء من الرسوم لمعالجة الخلل في ميزانيتها، التي تعتمد في مصادر دخلها بصورة اساسية على (جيب المواطن) السوداني. لكن هل يتفق ذلك مع مبدئية الوزارة تجاه قضايا التربية (الكوارث) الاقتصادية التي تحيط بنا؛ ومع التسليم بقصر ذات يد الوزارة، ماهو الدور الرقابي الذي المفترض أن تقوم به تجاه تحسين

العلم أن هذه الرسوم لا تشمل إجراءات ما بعد الامتحان (نتيجة وإجراءات القبول وإستخراج الشهادة). وفي الوقت الذي يبلغ صرف الحكومة على التعليم أقل من ١٪، نتفق على أنه من حق الوزارة فرض رسوم على الامتحانات، لسرفها على أوراق الامتحان واستخراج البطاقات، وحوافز المراقبة والتصحيح وغيرها من المصاريف التي تعجز عنها ميزانية حكومة السودان. كذلك من حق المحليات إضافة جزء من الرسوم لمعالجة الخلل في ميزانيتها، التي تعتمد في مصادر دخلها بصورة اساسية على (جيب المواطن) السوداني. لكن هل يتفق ذلك مع مبدئية الوزارة تجاه قضايا التربية (الكوارث) الاقتصادية التي تحيط بنا؛ ومع التسليم بقصر ذات يد الوزارة، ماهو الدور الرقابي الذي المفترض أن تقوم به تجاه تحسين

العلم أن هذه الرسوم لا تشمل إجراءات ما بعد الامتحان (نتيجة وإجراءات القبول وإستخراج الشهادة). وفي الوقت الذي يبلغ صرف الحكومة على التعليم أقل من ١٪، نتفق على أنه من حق الوزارة فرض رسوم على الامتحانات، لسرفها على أوراق الامتحان واستخراج البطاقات، وحوافز المراقبة والتصحيح وغيرها من المصاريف التي تعجز عنها ميزانية حكومة السودان. كذلك من حق المحليات إضافة جزء من الرسوم لمعالجة الخلل في ميزانيتها، التي تعتمد في مصادر دخلها بصورة اساسية على (جيب المواطن) السوداني. لكن هل يتفق ذلك مع مبدئية الوزارة تجاه قضايا التربية (الكوارث) الاقتصادية التي تحيط بنا؛ ومع التسليم بقصر ذات يد الوزارة، ماهو الدور الرقابي الذي المفترض أن تقوم به تجاه تحسين



محمد عوض عبدالباقي

من المواليد ١٩٢٧

المراحل التعليمية: طيبة عبد الباقي الأولية.. وادمديني الوسطي..كلية غردون التذكارية ..عام واحد بمدرسة المساحة التي فصل منها

عمل بمديني منذ عام ١٩٥٦ مترجماً في مديرية أعالي النيل بمكلا

التحق بالحزب عام ١٩٥٠ وكان المسئول التنظيمي للحزب بوادمديني.

في فترة عبود عمل في الأجهزة الحزبية مع المرحوم مكي عبد القادر وآخرين

اعتقل:

محمد عوض عبدالباقي

من المواليد ١٩٢٧

المراحل التعليمية: طيبة عبد الباقي الأولية.. وادمديني الوسطي..كلية غردون التذكارية ..عام واحد بمدرسة المساحة التي فصل منها

عمل بمديني منذ عام ١٩٥٦ مترجماً في مديرية أعالي النيل بمكلا

التحق بالحزب عام ١٩٥٠ وكان المسئول التنظيمي للحزب بوادمديني.

في فترة عبود عمل في الأجهزة الحزبية مع المرحوم مكي عبد القادر وآخرين

اعتقل:

محمد عوض عبدالباقي

من المواليد ١٩٢٧

المراحل التعليمية: طيبة عبد الباقي الأولية.. وادمديني الوسطي..كلية غردون التذكارية ..عام واحد بمدرسة المساحة التي فصل منها

عمل بمديني منذ عام ١٩٥٦ مترجماً في مديرية أعالي النيل بمكلا

التحق بالحزب عام ١٩٥٠ وكان المسئول التنظيمي للحزب بوادمديني.

في فترة عبود عمل في الأجهزة الحزبية مع المرحوم مكي عبد القادر وآخرين

اعتقل: